

الجريدة الرسمية

قانون رقم ٦٧/٢٨

تعديل واكمال التشريع المتعلق بالمصارف
وانشاء مؤسسة مختلطة لضمان
الودائع المصرفية

قر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الاتي
نصه :

الباب الاول

احكام متعلقة بقانون النقد والتسليف

المادة الاولى - يخضع لترخيص مسبق من مصرف لبنان وفق نظام يضعه بالتشاور مع جمعية مصارف لبنان فوج فروع في الخارج لمصارف لبنانية وكذلك فوج فروع جديدة في داخل البلاد لجميع المصارف من لبنانية واجنبية ونص فرع من مكان الى اخر .

المادة الثانية - يخضع لترخيص مسبق من مصرف لبنان فتح مكاتب تمثيل لمصارف اجنبية وتخضع للترخيص نفسه مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية القائمة حاليا اذا كان للمصرف الذي تمثله فرع في لبنان .

المادة الثالثة - على كل مصرف عامل في لبنان ان ينشر في الجريدة الرسمية «الميزانية» ووضعها « خارج الميزانية » عن كل سنة مالية كما هي محددة في المادة ١٤٦ من قانون النقد والتسليف وذلك وفق نموذج يضعه مصرف لبنان .

يحظر ابتداء من السنة المالية ١٩٦٧ اجراء اي نشر «ميزانية» و«وضعها» خارج الميزانية» بشكل مخالف للنموذج المذكور .

تطبق هذه المادة على فروع المصارف الاجنبية العاملة في لبنان .

على المصارف اللبنانية التي لها فروع في الخارج ان تنقيح باحكام المادة ١٤٦ من قانون النقد والتسليف فيما يتعلق بهذه الفروع .

المادة الرابعة - تبديل في المادة ١٠٠ من قانون النقد والتسليف عبارة « ٩٠ يوما » بعبارة « ١٨٠ يوما » .

المادة الخامسة - تلغى من النبعة «د» من

المادة ٧٦ من قانون النقد والتسليف كمتبا
« بالعملة اللبنانية » .

المادة السادسة - على فروع المصارف الاجنبية العاملة في لبنان خلال السنة المذكورة في المادة ٢١٦ من قانون النقد والتسليف ان توظف ٥٠ ٪ من اموالها الخاصة لنفسها في حساب مجمد لدى مصرف لبنان دون فائدة ودون ان يحسم هذا الأيداع من الاحتياطي «الائتماني» او في قرارات مبنية قائمة في لبنان في حدود ثلاثة ملايين ليرة لبنانية او في سندات حكومية لبنانية ، او في سندات مكفولة من الدولة .

كل تغيير يحصل في الاموال الموقوفة عملا بنقرة السابقة يجب ابلغه فورا الى مصرف لبنان .

تبقى هذه التوظيفات من الترخيص المنصوص عليه في القانون ٦٦/٥٩ الصادر بتاريخ ٦٦/٩/١٠ والمتعلق باكتساب غير اللبنانيين والشركات الحقوق العينية العقارية في لبنان .

المادة السابعة - في حال توقف فروع مصرف اجنبي عامل في لبنان عن الدفع او تصفيته او في حال توقف مركزه الرئيسي عن الدفع او تصفيته يكون لدائني الفرع العامل في لبنان امتياز على موجوداته بالنسبة لسائر دائني المصرف الاجنبي المذكور .

لا يطبق هذا الامتياز على التزامات الفرع العامل في لبنان تجاه مركز المصرف الرئيسي وسائر فروعه .

المادة الثامنة - تنشأ لدى مصرف لبنان لجنة مستقلة للرقابة على المصارف غير خاضعة في ممارسة اعمالها لسلطة المصرف وترتبط بها دائرة الرقابة المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون النقد والتسليف .

تؤلف اللجنة من ثلاثة اعضاء يعينون بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية على الوجه التالي :
اولا : - اختصاصي في الشؤون المصرفية

أو النائية أو استاذ جامعي متخصص في هذه
المقننات - رئيسا .

ثانيا : - عضو مقترحه جمعية المصارف
في لبنان .

ثالثا : - عضو مقترحه مؤسسة الضمان
البنكية بموجب هذا القانون ويحل ممثل
عن مصرف لبنان يعينه مجلس المصرف محل
العضو الذي يمثل مؤسسة الضمان رئيسا
تباشر هذه المؤسسة عملها .

يعين اعضاء هذه اللجنة لمدة خمس
سنوات وينبغي ان تتوفر فيهم الخبرة
والصفات المعنوية التي تستوجبها ممارسة
وظائفهم .

يسفر عن اعضاء اللجنة الى عملهم ولا يجوز
ان يتعاطوا اي عمل اخر .

يتسم الاعضاء بين يدي رئيس الجمهورية
على ان يقوموا بوظائفهم باخلاص ودقة محترمين
القانون والشرف ويلتزمون بكتمان السر المصرفي
المفروض بالمادة ١٥٦ من قانون النقود
والتسليف المعطوفة على قانون ٣ ايلول سنة
١٩٥٦ .

تأخذ اللجنة قراراتها بالاكثرية .

تطبق على الاعضاء احكام المادتين ١٩ و ٢٠
من قانون النقد والتسليف وتحدد مخصصاتهم
في نظام اللجنة الخاص .

يتحمل مصرف لبنان جميع النفقات المعانة
لهذه اللجنة .

تباشر اللجنة عملها فور تعيينها وتضع
نظاما لعمليها وتوظفها تصدق عليه الهيئة
المصرفية العليا المنصوص عليها في المادة العاشرة
من هذا القانون .

وللجنة ان تطلب المعلومات التي تحتاج
اليها من مصرف المركزي .

كما ان لحاكم مصرف لبنان ان يطلب من
اللجنة ان تقوم بتدقيق خاص في وضع مصرف
معين .

المادة التاسعة - مهمة اللجنة التحقق من
حسن تطبيق النظام المصرفي المنصوص عليه
في الباب الثالث من قانون النقد والتسليف

على المصارف افراديا وفق الاصول المحددة
في المادتين ١٤٩ و ١٥٠ من قانون النقد
والتسليف .

ويجب على اللجنة ان تقوم بالتدقيق
الدوري على جميع المصارف دون التمييز ، اذا
رأت ذلك ، باحكام الفقرتين ١ و ٢ من المادة
١٤٩ من القانون المذكور .

تمارس اللجنة صلاحيات الرقابة المستوحدة
لحاكم مصرف لبنان ومصرف لبنان بموجب
قانون النقد والتسليف والصلاحيات المعطاة
لها بموجب هذا القانون .

يحق للجنة ان تضع لاي مصرف برنامجا
لتحسين اوضاعه وضبط نفقاته وان توصيه
بالنقدية .

المادة العاشرة - تنشأ لدى مصرف لبنان
هيئة تسمى الهيئة المصرفية العليا وتؤلف
من :

- حاكم مصرف لبنان
- احد نواب الحاكم يختاره مجلس مصرف
الركزي

- مدير المالية العام

- قاض مارس القضاء عشر سنوات على
الاول يعين بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء
الاعلى .

- العضو المعين بناء على اقتراح جمعية
المصارف في لجنة الرقابة .

ينضم رئيس المؤسسة الوطنية لضمان
نودائع المنشأة بموجب هذا القانون الى الهيئة
لنشر انشاء المؤسسة المذكورة .

تحل هذه الهيئة محل لجنة العقوبات
المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون النقد
والتسليف وتطبق عند الاقتضاء العقوبات
المبينة في الفقرات ل و ج و د و هـ من المادة
٢٠٨ من قانون النقد والتسليف وتمارس
الصلاحيات المعطاة لها بموجب هذا القانون .

على لجنة الرقابة ان تطعن تباعا حاكم
مصرف لبنان على اوضاع المصارف اجمالا
وافراديا . كما ان للهيئة الحق في ان تطلب

لبنان وجمعية المصارف واختصاصياً في شؤون
الضمان .

تكون مهمة هذه اللجنة وضع نظام أساسي
للمؤسسة يصدق بمرسوم يتخذ في مجلس
الوزراء على أن يحوي نصاً يحدد عدد أعضاء
مجلس الإدارة بأربعة تنتخبهم المصارف
المساهمة في جمعية عمومية وفق أحكام قانون
الشجرة دون أن يشترك في التصويت ممثلو
اسهم الدولة وثلاثة أعضاء تعيينهم الحكومة
بمرسوم بناء على اقتراح وزير المالية .

يعين بمرسوم لمدة ثلاث سنوات فبسة
التجديد بناء على اقتراح وزير المالية مفوض
للمؤسسة لدى المؤسسة يكون من موظفي الفئة
الثانية على الأقل تحدد مهمه وصلاحياته من
نظم المؤسسة الداخلي بما في ذلك حقه في
طلب إعادة المداوله في القرارات . ويتخذ
في هذه الحالة القرار النهائي بأغلبية خمسة
اصوات ولا يحق مفوض الحكومة الاعتراض
على القرارات المتعلقة بانسحاب رئيس مجلس
الإدارة ونائبه .

المادة ١٤ - غاية المؤسسة أن تضمن لدى
المصرف العاملة في لبنان حسابات التودائع
بالعملة اللبنانية بما فيها الحسابات المشتركة
من حسابات ادخار وحسابات جارية ورسائد
الحسابات التجارية اندائه . تشمل الضمانة
الحسابات التي لا تزيد عن الخمسة عشر ألف
ليرة لبنانية اصلاً وفائدة عند توقف المصرف
عن الدفع وذلك في مصرف واحد مهما تعددت
فروعه .

تستثنى من الضمانة الحسابات العائدة
لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة المصارف والمدراء
ومراقبي الحسابات وزوجات الأشخاص
الذكورين واصولهم وفروعهم لدى المصرف
التي يتمتعون اليه .

المادة ١٥ - على المصارف العاملة في لبنان
أن تدفع للمؤسسة رسماً سنوياً لا يتجاوز ٢
بالآلف في السنوات الثلاث الأولى وواحد
ونصفاً بالآلف فيما بعد من مجموع ودائعها
مهما بلغت بتاريخ ٣١ كانون الأول من السنة
السابقة .

من اللجنة اية معلومات اضافية عن القضايا
التي تعرض عليها .

تجتمع اللجنة المصرفية العليا بناء على دعوة
من رئيسها أو بطيب اثنين من اعضائها ، ولا
تكون اجتماعاتها قانونية الا اذا حضر اربعة
اعضاء على الأقل .

وتتخذ قراراتها بأكثرية ثلاثة اصوات على
الأقل وعند التعادل يكون صوت الرئيس
مرجحاً .

المادة ١١ - نستبدل الفقرة « د » من
المادة ٢٠٨ من قانون النقد والتسليف بالعبارة
الآتية .

د - تعيين مراقب او مدير مؤقت .

الباب الثاني احكام متعلقة بانشاء المؤسسة الوطنية لضمان التودائع

المادة ١٢ - تنشأ مؤسسة مختلطة
لضمان التودائع المصرفية تسهم فيها الدولة
وجميع المصارف العاملة في لبنان .
تعرف هذه المؤسسة باسم « المؤسسة
الوطنية لضمان التودائع » ويكون مركزها
يبروت وتكون اسمها اسمية ولا يجوز التفرغ
عنها الا لاجل المساهمين .

تحدد مساهمة كل مصرف برأسمال
المؤسسة بمبلغ مقطوع قدره مائة ألف ليرة
لبنانية يدفع نصيبه في مصرف لبنان عند
الاكتتاب والنصف الآخر قبل اخر حزيران سنة
١٩٦٨ .

ونعتبر هذه المساهمات اعباء قابلة للتزويل
بمفهوم قوانين ضريبة الدخل .

تحدد مساهمة الدولة في رأس المال
بمبلغ يعادل مجموع ما تدفعه المصارف .

تعمل هذه المؤسسة وفق احكام هذا
القانون ونظامها الاساسي واحكام قانون
التجارة غير المخالفة .

المادة ١٣ - يقوم مقام المؤسسين وتعمل
وفق احكام قانون التجارة لجنة تؤلف بمرسوم
تضم ممثلين عن كل من : وزارة المالية ومصرف

تحدد معدلات هذا الرسم في مطلع كل سنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بعد استطلاع رأي مؤسسة الضمان ، وتحدد المعدلات المتوجبة لسنة ١٩٦٧ بالطريقة ذاتها فور انشاء هذه المؤسسة .

المادة ١٦ - تدفع الدولة سنويا لمؤسسة الضمان مبلغا يعادل مجموع حصيلة الرسم السنوي المفروض على المصارف .

المادة ١٧ - تودع جميع اموال المؤسسة لدى مصرف لبنان في حساب خاص لا ينتج فائدة ويمكن للمؤسسة ان توظف فسمما من اموالها في سندات حكومية لبنانية او مكفولة من الدولة او في تملك عقارات في لبنان .

المادة ١٨ - في حال توقف مصرف عن الدفع تدفع مؤسسة الضمان المتألف المضمونة بموجب هذا القانون لاصحابها وتحل محلهم في حقوقهم كافة .

المادة ١٩ - يعين مصرف لبنان الحد الأقصى للفائدة التي يجوز للمصارف منحها لاصحاب الودائع المضمونة وذلك بعد استطلاع رأي مؤسسة الضمان .

يعاقب كل من المصرف المخالف وصاحب الوديعة المضمونة بغرامة تعادل ثلاثة اضعاف الفائدة المتوجبة . وفي حالة التكرار تطبق بحق المصرف احكام العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ من قانون النقد والتسليف وتعود حصيلة هذه الغرامات لصندوق مؤسسة الضمان .

المادة ٢٠ - تستفيد مؤسسة الضمان من الإعفاءات والامتيازات المنصوص عليها في الباب الثاني من القسم العاشر من قانون النقد والتسليف ونعني في حال تصفية احد المصارف من اوجب الوارد في الفقرة الاخيرة من المادة ١٢٠ من قانون النقد والتسليف .

الباب الثالث احكام انتقالية ومتنوعة

المادة ٢١ - يبقى جائزا لغاية ١٠ ايار سنة ١٩٦٨ منح المصارف تسهيلات التسليف

المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦/٦٢ الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٦٦ ضمن الشروط الواردة في القانون ذاته وتجديد السلفات الممنوحة ، ويجب ان يتم تسديد جميع السلفات الاستثنائية قبل تاريخ ٣١ كانون الاول سنة ١٩٦٨

ولمجلس الوزراء بعد تاريخ ١٠ ايار ١٩٦٨ وفي مهلة تنتهي في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٦٨ ان يقرر بناء على الشرح الهئية المصرفية العليا منح ذات التسهيلات في بعض الظروف ولهل معينة المنح والتسديد ، باستثناء ما ورد في البند ٧ من المادة الاولى من القانون المذكور .

ان يتم تشكيل لجنة الرقابة وتأسيس مؤسسة الضمان تخول الحكومة وندة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون اتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم الوضع المصرفي .

المادة ٢٢ - يحق للهيئة المصرفية العليا ان تمدد لاجال لا يمكن ان يتعدى مجموعها تاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٦٨ المهلة المفحولة في المادة ٢١٤ من قانون النقد والتسليف .

المادة ٢٣ - للهيئة المصرفية العليا المنصوص عليها في هذا القانون خلال مهلة سنة يمكن تمديدھا لغاية ٣١ كانون الاول ١٩٦٨ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ان تقرر وضع اليد على اي مصرف اذا تبين انه لم يعد بوضع يمكنه من متابعة عمله .

يمكن للهيئة اصدار هذا القرار طالما ان حكما قضائيا لم يصدر بتوقف المصرف عن الدفع .

يرفع فورا رئيس الهيئة المصرفية العليا قراراتها الى مجلس الوزراء ، وعلى مجلس الوزراء ان يبت بالامر بعد الاستماع الى رئيس الهيئة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسليم القرار الى امين عام مجلس الوزراء .

ويصبح القرار نافذا منذ تصديقه من قبل مجلس الوزراء او بعد انقضاء المهلة المذكورة دون البت به ، ويبلغ فورا الى النيابة العامة .

ويسجل في السجل التجاري وينشر في الجريدة الرسمية ويبلغ الى أمناء السجل العقاري .

ولا يقبل قرار الهيئة العليا ولا قرار مجلس الوزراء اي طريق من طرق المراجعة العادية وغير العادية الادارية او القضائية .

المادة ٣٤ - يترتب على قرار وضع اليد انتقال المصرف المعني الى مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري الذي يخول الحقوق المبينة في هذا القانون . ويعفى انتقال الاموال المعينة من الرسوم .

المادة ٣٥ - تعتبر الشركة المساهمة مالكة المصرف موضوع قرار وضع اليد منحلة نتيجة لهذا القرار . وعلى الجمعية العمومية بناء على دعوة من مفوضي المراقبة ان تعين ثلاثة اشخاص يعملون بالاكتربة ويمثلون الشركة المساهمة المنحلة من اجل تصفية حقوقها في علاقتها مع مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ولها ان تختار احدهم لينضم الى اللجنة المكلفة بوضع الجردة التقييمية المنصوص عليها في المادة ٣٠/ من هذا القانون .

المادة ٣٦ - يستثمر مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري المؤسسة المعنية . ولهذه الغاية يخول جميع الصلاحيات بمسا فيما حق التفرغ والتنازل والمصالحة وتوكيل الغير بكل او ببعض صلاحياته .

وابتداء من تاريخ وضع اليد ، تجرى اعمال استثمار المؤسسة تحت اسمها مضافا اليها العبارة التالية : « مؤسسة جديدة » قانون تاريخ ٠٠٠ (اي تاريخ هذا القانون) يجب ان تمسك محاسبة مستقلة تشمل جميع عمليات استثمار المؤسسة منذ تاريخ وضع اليد عليها .

المادة ٣٧ - استثناء من احكام المادة ٤٥ من هذا القانون يمكن لمصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ان يتفرغ عن المؤسسة الموضوع اليد عليها لكل شركة مساهمة لبنانية ينص موضوعها صراحة انها

انشئت خصيصا لتملك المؤسسة المعنية كما وانه يحق لكل مصرف او مجموعة مصارف عاملة في لبنان ان تشتري احدى مؤسسات المصارف الجديدة ، او اكثر وتحل محل مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري في جميع علاقاته مع هذه المؤسسات .

المادة ٣٨ - يدفع مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري بكاملها عند استحقاقها للمطالبين بها من اصحابها املا وفائدة الديون التالية :

- الودائع على مختلف انواعها .
- الديون الناتجة عن قروض لمصارف حسب بيانات المصرف المركزي .
- ديون المصرف تجاه موظفيه
- بدلات الايجار
- الديون الناتجة عن اعتمادات مستندية على ان تحتوي شروط الاعتماد على توجب تأمين البضاعة ضد مخاطر النقل وتوجب شهادة شركة مراقبة او اي اثبات اخر اكيد عن قيمة هذه البضاعة وعن وجودها في مرفأ ٠٠٠ وان تكون المستندات بعبارة المصرف او معدة لتسليمها اليه .

- الديون الناتجة عن عقود ضمان جارية بضعة المصرف او على مخاطر بضائع ممثلة بمستندات لا تزال بعبارة المصرف .

تحمل المؤسسة الوطنية لضمان الودائع الفرق بين الديون التي تدفع بكاملها كما هو مبين اعلاه وما كان نصيب اصحاب هذه الديون وفقا لاحكام المادة السادسة والثلاثين من هذا القانون .

تسدد مؤسسة الضمان سنويا هذا الفرق بحيث تدفع للخزينة مبلغا يوازي ثلاثة ارباع عائداتها السنوية .

تضمن الدولة التزامات مؤسسة الضمان طالما لم يتكون لدى هذه المؤسسة مال احتياطي يعتبر كافيا باتفاق الدولة ومؤسسة الضمان .

المادة ٣٩ - تجسم من ارباح مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري الناتجة عن ادارة واستثمار او التفرغ عن المصارف

الموضوع اليد عليها نسبة تحدد في الاتفاقية
المعمول عليها فيها يلي : وتعتبر لحساب
المؤسسة الضمنية للضمان .

توضع لهذه الغاية اتفاقية بين الحكومة
ومؤسسة الضمان ومصرف التسليف الزراعي
والصناعي والعقاري تحدد بموجبها تفصيلا
حقوق وموجبات كل من مؤسسة الضمان
ومصرف التسليف والدولة الناتجة عن تطبيق
هذا القانون .

ما لديون المؤمنة بتأمينات عينية فيمكن
دفعها بكاملها اذا رأى مصرف التسليف الزراعي
والصناعي والعقاري من مصلحته تحرير المال
المؤمن به .

تستثنى من الدفع الكامل جميع الديون
العائدة للأشخاص المشار اليهم في المادة ١٤
من هذا القانون ولاصولهم وفروعهم ولاخوتهم
واخوانهم وزوجاتهم وازواجهن .

المادة ٣٠ - توضع جردة مؤمنة تخمينية
شاملة للموجودات والحقوق والالتزامات على
اساس قيمتها التخمينية بتاريخ حصول التفرغ
بواسطة لجنة تعمل بالاعتراف ويكون صوت
الرئيس مرجحا عند التساوي وتؤلف من :

- ممثل عن مصرف لبنان رئيسا
- ممثل عن مصرف التسليف
- الزراعي والصناعي والعقاري
- ممثل عن جمعية المصارف
- اعضاء
- يعينه مجلس الجمعية
- خبير حسابي يعينه وزير
- المالية

يجل ممثل عن مؤسسة الضمان محل ممثل
جمعية المصارف فور اكمال تأسيس مؤسسة
الضمان ينضم الى هذه اللجنة ممثل عن المصرف
الذي تقرر وضع اليد عليه في حال تعيينه من
قبل الجمعية العمومية .

المادة ٣١ - يقيد في باب الالتزامات
مبلغ احتياطي يسأل الديون العائدة للمصرف
والمشكوك في تحصيلها وتفيد الاموال العائدة

الى المصرف والمؤمنة لدى الغير بقيمتها الصافية
بعد حسم قيمة الدين ، واذا تجاوز الدين
قيمة المال المؤمن به ، فيقيس الفرق في
المتطلبات .

باستثناء الديون المبيعة في المادة الثامنة
والعشرين والتي تدفع بكاملها ، توقف الفائدة
عن الديون المترتبة على المصرف الذي تقرر وضع
اليد عليه ، وذلك من تاريخ صدور قرار وضع
اليد -

المادة ٣٢ - على اللجنة ان تنجز المهمة
الموكولة اليها خلال مهلة ثلاثة اشهر من تاريخ
ابلاغها بالمهمة وعليها ان تعلن عن انجاز مهمتها
هذه في الجريدة الرسمية ولاصحاب المصلحة
الحق بالاطلاع على الجردة المؤقتة لدى مصرف
التسليف الزراعي والصناعي والعقاري .

المادة ٣٣ - خلال مهلة ثلاثة اشهر من
تاريخ الاعلان في الجريدة الرسمية عن انجاز
وضع الجردة التخمينية المؤقتة يجوز لكل
صاحب مصلحة ان يراجع اللجنة المكلفة بوضع
الجردة من اجل اعادة النظر بها بغية تصحيحها
بالاستناد الى معلومات جديدة لم تكن متوفرة
عند تنظيمها .

على اللجنة ان تبث بهذه المطالب بقرار
مؤحد خلال مهلة ستة اشهر من تاريخ انتهاء
مهلة الستة اشهر المحددة في الفقرة الاولى من
هذه المادة بحيث تصبح بعدها الجردة نهائية
ولا يقبل قرار اللجنة أي طريق من طرق
المراجعة العادية وغير العادية الادارية او
المضائية .

المادة ٣٤ - يعتمد مصرف التسليف
الزراعي والصناعي والعقاري نهائيا هذا التحديد

المادة ٣٥ - على النيابة العامة وحاكم
مصرف لبنان ولكل صاحب مصلحة ان يلاحق
أمام المرجع القضائي المختص رئيس واعضاء
ادارة المصرف الذي تقرر وضع اليد عليه
وسائر الاشخاص الذين لهم حق التوقيع فيه
ومراقبي حساباته الذين تولوا ادارة المصرف
او مراقبة حساباته خلال السمانية عشر شهرا

المسابقة لتاريخ اعلان وضع اليد عليه وكل من اشترك معهم ، كما تنص عليه احكام القانون في حالة الافلاس لجهة مسؤولياتهم المدنية والجزائية ونحجز اموالهم وفقا لاحكام القانون رقم ٦٧/٢ الصادر بتاريخ ١٦/١/١٩٦٧ .
وللندية العامة ان تتخذ جميع التدابير الاحترازية اللازمة .

وفي حال وجود عجز في الموجودات تراعى في تحديد المسؤوليات التصوص القانوني المتعلقة بهذه الحالة .

المادة ٣٦ - تسدد ديون الشركة المتحلة غير المشمولة باحكام المادة الثامنة والعشرين من هذا القانون لاصحابها باعتبار الدين المثبت لكل منهم وبحسب النسبة بين الموجودات والمطلوبات الناتجة عن الجودة التخمينية (قرشا دائر) .

المادة ٣٧ - تجري المقاصة بين الالتزامات والحقوق العائدة للشخص نفسه تجاه مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري حتى في حال اختلاف الموجب والاستحقاق شرط ان يكون الموجب اكيدا .

تجري المقاصة بين الالتزامات والحقوق العائدة لاشخاص المسؤولين عن ادارة المصرف او عن مراقبته والمفوضين بالتوقيع والالتزامات والحقوق العائدة للاشخاص الذين تربطهم بهذه درجة ائتمانية المنصوص عليها في الفقرة الاخيرة من المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف مع الاحتفاظ لمدين بحق الرجوع على المدين .

المادة ٣٨ - تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء جميع التدابير والاجراءات اللازمة لتأمين تنفيذ قرار وقف المصرف عن العمل ووضع اليد عليه ، وانتقاله الى مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري .

المادة ٣٩ - يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة وبالغرامة من الف الى خمسة الاف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين كل من يمتنع عن تنفيذ قرار وضع اليد على المصرف او يعرقل تنفيذ هذا القرار .

المادة ٤٠ - اجيز لمصرف لبنان ان يسلف مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري لحساب الخزينة المبالغ اللازمة لسداد الديون المترتبة على المصرف موضوع قرار وضع اليد وفق احكام هذا القانون .

المادة ٤١ - تدخل الحكومة حتى التتبع لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القانون لجهة تعديل قانون انشاء مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء .

المادة ٤٢ - لاجل تكمينه من تنفيذ ما يتربط عليه في هذا القانون يحق لمصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ان يصدر سندات قروض وفقا لاحكام المادة ٧ من قانون مصارف الاعمال والتسليف المتوسط والطويل الاجل وذلك بكفالة الدولة .

المادة ٤٣ - يحضض مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري قانون سرية المصارف في كل ما يتعلق بادارة واستثمار لمصارف الموضوع اليد عليها .

المادة ٤٤ - اجيز للحكومة ان تصدر خلال مدة سنة اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ونوعية ٧٥ مليون ليرة لبنانية سندات خزينة ذات فوائد وفي بعض الحالات ذات جوائز ايضا وان تضع القواعد والتنظيم لهذه الغاية بمرسوم تتخذ في مجلس الوزراء .

المادة ٤٥ - يوقف لمدة خمس سنوات الترخيص بانشاء مصارف جديدة وفتح فروع مصارف اجنبية في لبنان باستثناء مصارف الاعمال والتسليف المتوسط والطويل الاجل والمصارف المتكونة من دمج مصارف قائمة او من تحويل فروع مصارف اجنبية عاملة الى مصارف لبنانية . ولمجلس الوزراء ان يمدد الترخيص لمدة اخرى لا تتجاوز خمس سنوات .

المادة ٤٦ - اجيز للحكومة ان تمنح بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء تسهيلات

واعفاءات ضرائبية وغيرها بقية تشجيع اندماج
التصارف ببعضها وتصفييتها الذاتية .

المادة ٤٨ - تحدد دقائق تطبيق هذا
القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء .

المادة ٤٧ - تلغى جميع الاحكام والنصوص
انتعارضة مع احكام هذا القانون وغير المتفقة
معها .

المادة ٤٩ - يعمل بهذا القانون فور نشره
في الجريدة الرسمية .

سن القيل في ٩ ايار سنة ١٩٦٧
الامضاء : شارل حيدر

وزير المالية
الامضاء : رشيد كرامي

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رشيد كرامي